

الزكاة في تاريخ الجزائر الاجتماعي والسياسي

بقلم: أ. محمد عزوق
مدير الدراسات

الفصل الأول : الزكاة في تاريخ الجزائر الاجتماعي والسياسي تمهيد:

يركز هذا البحث على رصد الخلفية السوسولوجية للزكاة، لاكتشاف الآليات التي ظلت تحكم هذه الممارسة في تاريخ الجزائر الاجتماعي والسياسي، وتأثير ذلك على فكر وسلوك المزكين، وهذا لا يتأتى إلا بالوقوف على الطريقة التي كانت تعتمدها الدول في جبايتها للزكاة، وعلاقة جباة الزكاة بالمزكين أو الفاعلين الاجتماعيين.

حيث أن العمال الذين يقومون بجمع الزكاة بقدر ما يسهلون على الناس أداءهم لهذه الفريضة ، إذ يحددون الأموال التي تجب فيها الزكاة ويقدرّون نسبتها ، ويذكرون المكلفين

بها بحلول حولها ، بقدر ما يزهّدون الناس في أدائها إذا ساءت معاملتهم للمزكين واعتدوا على أموالهم بغير حق ، وينقطع حبل الثقة بين المزكي وبين من يقوم بجبايتها ، وقد مر على تاريخ الجزائر عهد كان الملوك والأمراء يفرضون الزكاة جزافا.

كما يحاول هذا البحث الوقوف على تنظيم الزكاة وجبايتها من طرف الدولة، ومتى تم التخلي عن هذا الدور الذي يعتبره البعض من الواجبات الأساسية للدولة .

ومن أهم ما يتم بحثه أيضا في هذا الجانب السوسيو تاريخي مسألة وعاء الزكاة، لأن هذا الموضوع سوف يعطينا تفسيراً للأسباب التي تقف وراء اختيار بعض المزكين (حسب عينتنا المبحوثة)

وهذا الذي عملت به كافة الدول التي تعاقبت على حكم الجزائر، حيث أنها اقتصرت على جباية الزكاة من الأموال الظاهرة دون الباطنة، وبقاء أفراد المجتمع يؤدون الزكاة بهذه الطريق لقرون طويلة، شكل ثقافة يصعب تجاوزها، وغدت من قبيل العادات والتقاليد، ولذلك فليس بمستغرب أن وجدنا نسبة (30%) من أفراد العينة المبحوثة يبررون رغبتهم في دفع الزكاة بأنفسهم بعامل العادات والتقاليد. وفيما يأتي عرض لفصل الزكاة في تاريخ الجزائر:

أولاً: الزكاة في العهد الأموي

تبدو النصوص التاريخية شحيحة في هذه الفترة من التاريخ فيما تعلق بشأن الزكاة في شمال إفريقيا عموماً والجزائر خصوصاً، غير أن الفترة التي تولى فيها عمر بن عبد العزيز الخلافة تؤكد اهتمامه بجمع الزكاة والصدقات من أهالي شمال إفريقيا وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية ومن ذلك

لأداء الزكاة بأنفسهم، وعدم تقديمها لمؤسسة الزكاة، التي ترعاها الدولة تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

لقد ظل وعلى مر التاريخ أمر جباية الزكاة يقتصر على الأموال الظاهرة، دون الباطنة، منذ أن سن ذلك سيدنا عثمان رضي الله عنه وأيده على ذلك جمهور الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، فقد رأى سيدنا عثمان بعد أن امتلأت الخزينة بأموال الخراج والجزية والعشور والصدقات، أن يجمع الزكاة من الأموال الظاهرة فحسب، وأما الأموال الباطنة فيدع أمرها إلى أربابها يؤدون زكاتها بأنفسهم، وفسر البعض ما قام به سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه بأنه توكيل لأرباب الأموال ليقوموا بإخراجها بأنفسهم لما رأى أن المصلحة تقتضي ذلك، ولهذا قال رضي الله عنه: "من كان عليه دين فليؤده، وليزك ما بقي من ماله.

المثالي لعمر بن عبد العزيز بتاريخ (صفر 99 - رجب 101 الموافق سبتمبر 717 فبراير 720) ارتفعت طلبات الجباية في إفريقيا وغيرها.

ثانياً: الزكاة في عهد الدولة الرستمية

منذ مبايعة عبد الرحمن بن رستم بالإمامة سنة 160 هـ / 776 م ، كأول حاكم ينجح في تأسيس دولة إسلامية جزائرية مستقلة في إقليم تهرت وامتدادها إلى بلاد المغرب من الجهات الأربع ، أقام نظامها على أساس الكتاب والسنة ، تحت إدارة وإشراف رئيسها الأعلى الملقب بالإمام ، كانت الزكاة من الوظائف التي تقوم الدولة بتحصيلها وإعادة توزيعها على المستحقين لها ، كما أن الوضع الاقتصادي لهذه الدولة كان مريحاً جداً ، وكانت مملكة تهرت إحدى محطات العالم الاقتصادية الكبرى فكانت الحبوب والأزهار تزرع بأرض الجزائر والأسواق ملاءم بمختلف

ما جاء عن يحيى بن سعيد قال: "بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات إفريقيا فأقضيتهما ، بطلب فقراء نعطيها لهم ، فلم نجد فقيراً ، ولم نجد من يأخذها مني ، قد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس". وبعد أن ارتفعت طلبات الجباية ، وذلك إما بسبب دعم خزينة دمشق وبغداد بأموال الجباية ، أو بسبب العمال الذين ما كانوا يتورعون عن أخذ الأموال بحق أو بغير حق ، قام الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز عند توليته الخلافة بإصلاحات عميقة ، ومن أولى هذه الإصلاحات: رفع الظلم عن أموال الرعية وتحصيل الزكاة بطريقة شرعية ، فوضع شروطاً لتحصيل الزكاة ونقلها إلى بيت ، وكتب إلى عماله: «ألا يوجه بما حصل من ذلك - الزكاة - إلا مع عشرة عدول من أهل القيروان يصحبون المال حتى يصل إليه».

ولكن بعد نهاية الحكم

القيام بتوزيعها، فذكر الشماخي أن أبا عبيدة الأعرج كان شيخاً أشتهر بتقواه» وكان أهل المغرب كلهم مشغوفين به، ويرسلون إليه بركة أموالهم يصرفها حيث شاء.

و كان لسلوك المغاربة هذا في دفعهم للزكاة إلى من اشتهروا بالصالح والورع بدلاً من دفعها للدولة ما يبرره، بسبب ما أحدثه الأمراء والملوك، فقد استحدث الأمير الأغلب أبو العباس عبد الله بن إبراهيم بن الأغلب (197هـ - 201هـ) عملية تحصيل الزكاة أمورا جلبت له نقمة العامة وغضب الفقهاء ففرض الزكاة على الأراضي الزراعية وليس على كمية المحاصيل المستخلصة من تلك الأراضي، وهو ما يسمح له باستخلاص الجباية نقداً، وحسب رواية ابن عذارى المراكشي قطع العشر حبا وجعله ثمانية دنانير.

كما استحدث أبو عبد الله الشيعي تنظيمات جديدة قصد التخفيف من

البضائع وفي هذا يقول البكري رحمه الله: «فيها جميع الثمار وسفرجلها ليس له نظير، ويقول المقدسي رحمه الله: «بلد كبير كثير الخير»، وقد جلب هذا الرفاه الاقتصادي كما يقول الشماخي رحمه الله أهل الأموال والتجار فانتقلوا إليها من مصر وإفريقيا، فكثرت الأموال، وتنافس الناس في البنين حتى. ابتنى الناس القصور والضياع ومالية هذه الدولة كانت متكونة مما يجتمع في خزينتها من مال الزكاة والجزية والخراج، مع ما كان يجتمع لديها من تبرعات خوارج المشرق، وخصصت للزكاة. (مؤسسة تسمى بدار الزكاة).

ثالثاً: الزكاة في عهد الدولة الأغلبية

تذكر النصوص التاريخية بأن الزكاة كانت تجبي من طرف الدولة، كما أن البعض يفضل إعطاء البعض من اشتهروا بالصالح والورع ليتولوا

أموال الشعب كما سبق بيانه في عهد الدولة الأغلبية، وهو ما تفتن إليه أبو عبد الله الشيعي داعية الدولة الفاطمية بالمغرب فاستحدثت تنظيمات جديدة قصد التخفيف من وطأة الجباية على سكان المناطق التي دخلت تحت طاعته لاستمالتهم إلى دعوته، وإثارتهم ضد حكم الأغلبة. فانتشر المذهب الشيعي الإسماعيلي انتشارا واسعا في بلاد المغرب نتيجة تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، لذا قال البعض بأن الرعاية وجدت في الدعوة الفاطمية، خلاصا من ظلم الحكومات الجائرة، خصوصا بعد تخفيف الفاطميين لسياستهم الجبائية.

وعند قيام هذه الدولة سنة (296هـ/ 909م) كانت الزكاة من وظائف الحكومة يقوم تحصيلها موظفون إلى جانب الخراج والجباية والمغرم. لكن

وطأة الجباية على سكان المناطق التي دخلت تحت طاعته لاستمالتهم إلى دعوته، وإثارتهم ضد حكم الأغلبة. وتتعلق المحاولة الأخرى بما قام به أول خلفاء الموحدين عبد الرحمن بن علي، (عام 554 هـ) إثر بسط نفوذه على كامل أقطار المغرب فسوى وضعية الأراضي الزراعية بعد مسحها واعتبرها جميعا في حكم الأرض التي فتحت عنوة مما يتوجب على ساكنها دفع . الخراج وليس الزكاة واستمر العمل بهذا إلى غاية مجيء الأتراك إلى شمال إفريقيا.

رابعا: الزكاة في عهد الدولة العبيدية الفاطمية

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى سقوط الدولة الأغلبية هي معاملتها القاسية للشعب والتضييق عليها في ضرب المغارم والإتاوات الباهظة، وتعدى ذلك إلى استحداث أمور في الزكاة لتسهيل امتداد يد الدولة إلى

سادسا: الزكاة في عهد الدولة الحفصية.

تجتمع مصالح الحكومة لهذه الدولة في ثلاث وزارات، الجيش والقضاء والمال، وديوان المال منوط بصاحب الأشغال وهو الذي ينظر في مالية الدولة من دخل وخارج وهو المسؤول عن استخلاص الأموال والمحاسبة باسم الحكومة، وأغلب موارد خزينة هذه الدولة من الزكاة والجبايات والخراج والذي بقي ثابتا في كل هذه الدول هو عدم تخلّيها عن وظيفة تحصيل الزكاة.

سابعا: العهد العثماني

تعتبر الزكاة في العهد العثماني من مصادر الدخل، بمعنى أن الدولة هي التي كانت تقوم بجمعها بموجب القانون، فكانت أراضي الملكيات الخاصة تخضع عادة لضرائب العشور والزكاة، وكانت الضرائب في تلك الحقبة من التاريخ مقسمة إلى أنواع تبعا لنوعية الأراضي، فتفرض

هذه الدولة ذات المذهب الشيعي الإسماعيلي أحدثت كذلك أمورا كثيرة كما قال العلامة ابن خلدون: وشذ أهل البيت بمذاهب ابتدعوها وفقه انفردوا به وبنو عليه مذهبهم. ومن جملة ما أحدثوه في مجال الزكاة أنها لا تجب في أموال التجار بل يدفع التاجر الشيعي خمس إيراده إلى الإمام.

خامسا: الزكاة في عهد الدولة الموحدية

كانت الأموال تتدفق على هذه الدولة تدفقا عجيبا، فبلغت من الثراء مبلغا غير مسبوق، حتى كانت الأموال عندهم تقدر بالأحمال والأثقال لا بالعد والإحصاء، ومن أهم موارد هذه الدولة الزكاة والخراج وأخماس المغنم والجبايات، ومحصول التبر المستخرج من مناجم إفريقية والأندلس، والملاحظ أنهم لم يكونوا يمنعون من تقديم شيء للدولة لعدالة عبد المؤمن ورأفته بالرعية.

أخذ الزكاة من الأموال الظاهرة دون الباطنة، فكانت الزكاة على الماشية والحبوب تمثل إحدى أهم موارد هذه الدولة، يوكل أمر جبايتها إلى فرقة خاصة تعرف بـ "المحلة" حيث تقضي هذه الفرقة خمسة أشهر أو لوإذا تجوب البلاد لإجبار شيوخ القبائل على دفع الزكاة والضرائب.

ذوفي هذا العهد وإن كانت الزكاة والعشور هي المفروضة على أراضي الملكيات الخاصة، إلا أن الضغط المتزايد على الأرياف في طلب العشور والضرائب أدى إلى قلة الإنتاج وإهمال الزراعة، وإعلان العصيان، فحدثت اضطرابات وسلسلة من الثورات في جميع الجهات منها تلك التي حدثت في منطقة جرجرة، فسببت الحملات العسكرية التي كانت تنطلق من مراكز البايلك لجمع الضرائب في إلحاق أضرار فادحة بأهالي الريف، وتعد هذه السلوكيات الجائرة التي يمارسها عمال جمع الزكاة على أصحاب الملكيات الخاصة من أهم الأسباب التي تُزهد

ضرائب الزكاة والعشور على الأراضي ذات الملكية الخاصة، بينما تخضع أراضي البايلك لضرائب أخرى تتمثل في أخذ رسوم الحكور عند كرائها أو تسلم للأهالي مقابل أعمال وفوائد ومرتببات.

و كانت مداخيلها كثيرة نظرا للمساحات الشاسعة التي تؤخذ منها فثلث الأراضي بايلك الشرق الزراعية كانت ملكيات خاصة تخضع لهذا النظام الجنائي وتوفر لمخازن الدولة كل سنة : 20762 قبيسة من القمح والشعير ، كما أن مداخيل الأراضي العشور سنويا ببايلك التيطري كنت تقدر ب: 1330 حمولة جمل.

وتمثل التنظيمات الخاصة ببايليك الشرق والتي ظلّ العمل جاريا بها منذ حكم صالح باي (1771-1791) آخر تطور انتهى إليه نظام العشور بالأيالة الجزائرية. وكان نظام الزكاة في عهد الدولة العثمانية يأخذ بما سنه عثمان بن عفان رضي الله عنه، الذي أوجب

1- طريقة تحصيل العشور :

كانت العشور من جملة العشور التي تقوم الدولة بجبايتها وتحصيلها وذلك عن طريق الفرق العسكرية أو المحلة التي تجول مرتين في السنة. فتتجول بالأرياف لاستخلاصها وتوقيع العقاب بالممتنعين ولعل هذه الآلية هي إحدى الأسباب التي أفقدت هذه الشعيرة بعدها الروحي، فكانت محلة بايلك الشرق تنطلق في فيلقين يجوب الأول منطقة الهضاب العليا والتل الجنوبي بينما يقيم الآخر مناطق التل الشمالية المتاخمة لساحل البحر، ومحلة بايلك التيطري تنطلق من مدينتي الجزائر والمدينة نحو سهل عريب وبني سليمان والبرواقية ، ومحلة بايلك الغرب تنطلق من مدينة مازونة أو معسكر نحو سهل غريس ووادي مينا وجهات السرسو وتاهرت.

2- خلاصة الملكيات الخاصة :

الضرائب المفروضة على الملكيات الخاصة على قلتها تنحصر في العشر

الناس عن أداء الزكاة ، وليس هذا الأمر بدعة أحدثه الجباة في هذه الفترة من التاريخ ، بل بدأ الانحراف منذ عهد الدولة الأموية ، لكن الله قيض في ذلك العهد عمر بن عبد العزيز الذي كان من أول أعماله لما تولى الخلافة هو إدخال إصلاحات في نظام الزكاة، لصيانة أموال الأمة ، وترغيبهم في أداء هذه الفريضة وكان من نتائج ذلك، أن العمال ينادون في الناس من يحتاج الزكاة فلا يجدون من يأخذها ، غير أن الاعتداء على أموال الملاك باسم الزكاة والعشور استمر عبر التاريخ ، على نحو ما رأيناه في الدولة الأغلبية والموحدية إلى العثمانية ، فخلق هذا التراكم حالة من عدم الثقة ، توارثها الناس عبر العصور .

وقد توصلت من خلال الجمع بين الدراسة التاريخية والميدانية إلى أن فكرة عدم الثقة في مؤسسة الزكاة، فكرة موروثية ، وموغلة في التاريخ ، تواجه القائمين على مؤسسات الزكاة اليوم.

آلاف (10000) صاعا من القمح مثلها من الشعير ، كما يوزع على أصحاب الدولة وخدامهم نحو ألفي (2000) صاعا قمحا ومثلها شعير ، وأما الغنم فإنه يقدم منها ستة آلاف (6000) رأسا، والتمر والزيتون في كل سنة في أبنار، ومن مرسى عنابة يبعث في صيف كل سنة مركبا مشحونا بالشحم والسمن للمراكب الجهادية. ويوزع على أصحاب الدولة وخدامهم مرتين في السنة شهري أفريل وسبتمبر، ويعطي للأمير ووزرائه وكتابه وجميع خدامه عوائد في جل المناسبات الدينية، في العيدين الفطر والأضحى، يوم عاشوراء والمولد النبوي الشريف .

ب- زكاة باي الشرق :

يدفع باي الشرق مثلما ما يدفعه باي الغرب فيما يتعلق بعوائد المواسم وزكاة القمح والغنم وأما الشعير فلا، كما يزيد باي الشرق نحو ألفي (2000) رأس من البقر للبايلك ، و (1000) رأس عوائد ويفرق القمح للعوائد كذلك

والزكاة فتؤخذ العشر من المحاصيل الزراعية بينما تؤخذ الزكاة عن المواشي ، وتحدد في العادة حسب عدد الجابديات أو الزوجيات ، ففي أراضي الحبوب يؤخذ عن كل جابدة صاع من القمح وصاع من الشعير مع إضافة حملتين من التين ومقدار من الزبدة وبعض الدواجن كالدجاج مثلا، لبعض القبائل الذين لهم ملكيات خاصة ، بالسّهول، وقد بلغ ما يؤخذ عشرا وزكاة في الربع الأول من (19) التاسع عشر ب: 2076 صاعا من القمح ونصفها من الشعير وحمولة جمل من الجهات الوسطى التي يتكوّن منها . بايليك التيطري.

3 - تفصيل ما يدفعه البايات من الزكاة والعشور

وحسب ما جاء في مذكرات الحاج أحمد الشريف الزّهار فإن البايات كانوا يدفعون الزكاة والعشور عن أوطانهم وهي على التفصيل الآتي:

أ- زكاة باي الغرب :

يدفع باي الغرب عشرة

ت - زكاة باي التيطري :

بالنسبة لزكاة الغنم فإنه يقوم بتقديمها إلى بيت المال ويوزع شيئاً على أرباب الدولة، وبالنسبة لعوائد المناسبات فهو يقدم في عيد الأضحى لا غير، وأما العشور فلا يبعث، وهذا راجع إلى قلة الأراضي الفلاحية في عمالته التي يغلب عليها الطابع الصحراوي لذا يعتمد سكانها على تربية الأغنام والشيء اليسر الذي يقبضه من الرعيّة يقسمه بينه وبين محلّته، أما العشور التي يقبضها من بلدة المدية فيجمعها ويتخذ منها عولة لدى وكيل العولة يدفع منها لدار الإمارة كلّ شهر.

ث - زكاة قائد سباو :

نظرا لصغر هذه المنطقة فإن قائد سباو (2000) ألفي قلة زيت للبايلك ونحو (500) خمسمائة قلة لأصحاب العوائد و(1000) ألف قنطار شمعا، و(500) خمسمائة صاعا. (قمحا ومثلهما شعيرا

ثامنا: الزكاة في عهد الاحتلال

الفرنسي

وفي عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر قامت فرنسا بمحاربة كل ما له صلة بالهوية والانتماء ، ومن ذلك أنها قامت بإلغاء القوانين التي تربط المجتمع الجزائري بحضارته وانتمائه للإسلام، وحاصرت موارد الإسلام المالية كالأوقاف والزكاة ، لكن رغم ذلك بقيت الزكاة فريضة مقدسة في قلوب الجزائريين، يؤدونها بصفة تطوعية لمن يرون بأنه من المستحقين لها، وقد حاولت الزوايا وكذا جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على مواصلة تنظيمها على الأقل في البيئة والمحيط الذي يمكن القيام بذلك، وبعد استقلال الجزائر بدأ الرجوع شيئاً فشيئاً إلى التمسك بقيم الأمة، ومن ذلك العمل على إعادة تنظيم الزكاة ، فتولت الدولة عن طريق وزارة الشؤون الدينية والأوقاف تأسيس هيئة تقوم بتحصيل وإعادة توزيع الزكاة.

8- استنتاجات سوسيو تاريخية :

و بعد هذه الدراسة السوسيو تاريخية للزكاة توصلنا إلى تسجيل الاستنتاجات الآتية :

- نلاحظ أنه لم تتخل أية دولة من الدول التي تعاقبت على حكم الجزائر عن وظيفة تحصيل الزكاة وإعادة توزيعها ، ذلك لأن هذه الدول كانت ترى بأن جمع الزكاة واجب ديني منوط بالحاكم ، ولم ينقطع العمل بذلك إلا بدخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر، وعليه يمكن القول بأن تبني الجزائر لمؤسسة صندوق الزكاة هو عودة إلى ممارسة الوظائف المنوطة بالدولة التي يدين أهلها بالإسلام.

- الظاهر حسب الروايات التاريخية المسوقة في هذا الفصل أن جل الدول التي تم التطرق إليها كانت تقوم بتحصيل الزكاة من الأموال الظاهرة، والمتمثلة في الزروع والثمار ، وبهيمة الأنعام ، دون الباطنة والتي تتمثل في النقود وعروض التجارة ، وذلك منذ

أن سن الصحابي الجليل عثمان بن عفان رضي الله عنه تلك الطريقة ، وهو ما كانت تقتضيه المصلحة في ذلك الزمان ، خلافا لما كان عليه العمل في خلافتي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وإذا كانت المصلحة تدور مع متغيرات العصر فليس بدعة أن نرجع في عصرنا إلى ما كان عليه العمل قبل خلافة عثمان رضي الله عنه، خاصة في ظل انشغال أرباب الأموال عن دفع زكاة أموالهم كما نجد ذلك في الدراسة الميدانية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم يعد يستساغ اليوم إطلاق الأموال الباطنة على النقود لأنها ظاهرة ومعلومة بالتفصيل، فيمكن اليوم تحديد دخل الشخص وما عليه من زكاة، والله أعلم.

- وطريقة تحصيل الزكاة عبر التاريخ ساهم في تكوين ثقافة لدى المتدينين بأن الزكاة تؤدي بصفة تطوعية، دون مراعاة ما إذا كان هذا الأمر قادرا على

ممارات نسق التطورات والقضايا المطروحة، وأصبحت ممارسة الزكاة بصفة تطوعية تدخل في قلب الثقافة الاجتماعية، وهذا ما تؤكد الدراسة الميدانية في الجدول رقم 18 المبين للكيفية التي يفضل بها المبحوثون إخراج زكاة أموالهم.

جدول يبين الكيفية التي يدفع بها المبحوثون زكاة أموالهم.

الاختيارات	التكرار	النسبة %
تقدمها بنفسك إلى المستحقين	202	90 %
تقدمها إلى صندوق الزكاة ليتولى توزيعها	16	7 %
كنت تقدمها بنفسك وتنوي دفعها مستقبلا إلى الصندوق	5	2 %
كنت تقدمها لصندوق الزكاة وتنوي دفعها مستقبلا بنفسك إلى المستحقين	2	1 %
المجموع	225	100

وإذا نظرنا فيما أحدثه الأمير الأغلب وأبو عبد الله الشيعي ، وعبد الرحمن بن علي ، في النصوص السالفة الذكر ، وامتداد أيدي الأمويين إلى كرائم أمال الناس باسم الزكاة والعشور - باستثناء حكم عمر بن عبد العزيز ومن سار على نهجه- ، والضغط المتزايد على الأرياف في طلب العشور والزكاة والضرائب الذي أدى إلى قلة الإنتاج وإهمال الزراعة ، وإعلان العصيان ، أمكننا فهم سلوك المغاربة الذين فقدوا الثقة في الدولة في تلك العصور وأصبحوا يدفعون زكاتهم لأبي عبيدة الأعرج الذي شغف الناس بورعه وتقواه ، حتى يصرفها فيما يشاء .

وعليه يمكن القول بأن مسألة عدم الثقة ليست وليدة اليوم ولكنها فكرة نمطية موروثية منذ القدم ، توارثتها الأجيال وصارت راسخة في المخيال الاجتماعي، وثقافة شعبية، وهذا يؤكد النظرية القائلة أن أغلب المشكلات تعود إلى أسباب ثقافية .

للموضوع هوامش

- إن دراسة الزكاة بوسائل علم الاجتماع وتحليلاته داخل إطار البعد التاريخي والوعاء الاجتماعي هو السبيل الوحيد الذي بإمكانه أن يقدم التفسير الواضح لتفاعلها وتأثيرها بالصراعات القائمة في المجتمع، ومن ذلك ما أحدثه الأمير الأغلب أبو العباس عبد الله بن ابراهيم بن الأغلب في عملية تحصيل الزكاة حتى تصل يده إلى أموال الرعية، وملاً خزينة الدولة، وهو ما جلب له نقمة العامة وغضب الفقهاء، كما كانت وسيلة في يد أبي عبد الله الشيعي لاستمالة العامة إلى دعوته وإثارتهم على حكم الأغلبة ، وذلك بتخفيف وطأتها على الناس وأغفى التجار من دفعها إلا خمسا يدفعونه إلى الأمير .

و ما قام به أول خلفاء الموحدين عبد الرحمن بن علي، عام(554هـ) إثر بسط نفوذه على كامل أقطار المغرب إذ سوى وضعية الأراضي الزراعية بعد مسحها واعتبرها جميعا في حكم الأرض التي فتحت عنوة مما يتوجب على ساكنها دفع الخراج وليس الزكاة.